

الدعوة إلى اعتماد مدونة سلوك لديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة

مخيمية تستطیع أن تحدد حجم المسألة المجتمعية في الحاسنة والمسألة. وبين أن نشر هذه الثقافة يحتاج للكثير من الوقت وإلى تعاون العديد من الأطراف لإنتاج المفهوم. مشيراً إلى أن أساسية آليات المسألة المجتمعية بحاجة إلى قناعة والتزام كل من المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني من جهة، وديوان النظام من جهة أخرى. كما يجب العمل على أساسية المفهوم ضمن قنوات التعليم لضمان وصولها إلى كافة الأجيال. من جانبه النظام فرانس سلامة للسنشال القانوني لمحافظة سلفيت أكد على مبدأ المسألة من اللدائن الهمة لأنه يضاحق الحق في الاستفسار والحصول على المعلومات عن تصرفات وأعمال الآخرين، موظفين موظفات كما يمنحهم أيضاً الحق في شرح وجهة نظريهم حول سلوكياتهم وتصرفاتهم المتعلقة بأناء أعمالهم، والذي يقتضي أن تكون لدى الشخص الكلك ريفاد القانون الصلاحيات التي تمكنه من أداء عمله، والتي من الممكن على أساسها مساءلته عن عمله ونحمله السؤولة.

أما الدكتور صفر الجبالي، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، فقد شدد على أن الطرف الذي يتحمل مسؤولية ضعف المسألة المجتمعية للشرطة هي المؤسسات التي لا تقوم برفع الوعي للمواطنين، كما أكد على واجب الشرطة أن تدعم وتعمل بشكل كبير على نشر وتعزيز ثقافة المسألة المجتمعية لأن ذلك من شأنه أن يعزل على دعم التزاهة والشفافية، وبين أن المشكلة والحلل في ضعف المسألة المجتمعية يكمن في الجانبين على حد سواء، وهما الشرطة التي يجب أن تدعم المواطن إلى اجتماعات عامة والمواطن الذي يجب أن يقوم بتلبية هذه الدتوة، وأوضح أن غياب المسألة المجتمعية تضعف من أداء وعمل الشرطة، مشدداً على ضرورة تعزيز هذه الثقافة لدى الجانبين وأن يكون هناك دور لجهات المجتمع المدني والمثني في ذلك، وقال أن قلة الوعي بأهمية المفهوم وتدوره الكثير في تحسين أداء ديوان المظالم وحقوق الإنسان، هي من الأسباب الأساسية لعدم نشر ثقافة المسألة المجتمعية مضيماً أن الكثير يتخزل مفهوم المسألة المجتمعية بما يعرف بالكاكاشفة أو الحاسنة، إلا أن المفهوم أوسع وأشمل من ذلك: المفهوم يتعلق ببناء علاقات إيجابية بين الشرطة والمواطن لضمان تحسين الخدمات وتلبية أولويات المواطن ضمن أطر معأسسة وشفافة وعادلة.

وفي نهاية الندوة أوصى المشاركون، بأهمية الشراكة بين الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل تعزيز واحترام حقوق الإنسان، وأهمية وجود مدونة سلوك لديوان المظالم وحقوق الإنسان، وضرورة رفع قدرات موظفي ديوان المظالم وحقوق الإنسان، وأهمية استعراض التجارب الدولية والإقليمية حول آليات عمل ديوان المظالم وحقوق الإنسان. بضرورة أن تضع آليات للرقابة والمسألة والحاسنة لتبع أي احتمال لاستغلال سلطات إنفاذ القانون في إجراءات تصفية أو عشوائية ضد الأفراد أو الجماعات، والتأكيد على أهمية دور الإعلام في تعزيز مبدأ الشكاوي وتعزيز المسألة المجتمعية للمؤسسة الشرطة.

الشرطة الفلسطينية قدم شرحاً عن طبيعة هذا الديوان موضحاً بأنه تم إنشاء دائرة الشكاوي في عام 2009 بفراغ من اللواء حازم عطا الله مدير عام الشرطة لإيجاد نظرة تواصل بين المواطنين والشرطة والنظر بالشكاوي التي تتعلق بممارسات الشرطة ويهدف تحقيق العدالة.

وقال: "لن حرص الشرطة الفلسطينية على التواصل مع مؤسسات حقوق الإنسان وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الإنسان تابع من قائمتها مبدأ الشراكة. وأوضح، أن الشرطة صغية بالاستماع إلى آراء المواطنين واتقاداتهم على أرضية الوطن للجميع. وقال أن هناك مجموعة من الإجراءات المتبعة عند الشرطة عند تنفيذ الفلتاين وعند التحقيق. كما أوضح آلية استقبال الشكاوي هي الخداب مباشرة إلى ديوان المظالم وحقوق الإنسان أو استخدام الهاتف أو الإيميل أو الفاكس أو الموقع الإلكتروني للشرطة. وتحدث في الندوة الدكتور شاهرا شنية رئيس بلدية سلفيت، التي أكد على أهمية العمل بين مؤسسات حقوق الإنسان وديوان المظالم بحاجة إلى شراكة مجتمعية واسعة وهي شراكة لا تأتي إلا من خلال ثقافة

جنين، علي سمودي، عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" لندوة حوارية حول آليات تفعيل نظام المسألة وآليات الشكاوي في الشرطة المدنية الفلسطينية، في قاعة المركز الجماهيري التابع لبلدية سلفيت شارك بها ممثلو المؤسسات القاعدية، والمؤسسات النسوية، وممثلو الأحزاب السياسية ونشطاء والقيادات والمؤسسة الأمنية. وقد افتتح الندوة الدكتور عمر رحال من مركز "شمس" مرحباً بالجميع، وشاكراً البرنامج الإجمالي للأمم المتحدة "UNDP" لدعمها سلسلة النشاطات ضمن مشروع "تعزيز الشكاوي والمسألة المجتمعية للمؤسسة الشرطة الفلسطينية وقال، إن هذه الخطوة عبارة عن لقاء حوار من أجل الاستماع إلى مداخلات المشاركين ومعرفة آلية تقديم الشكاوي ورفدية الجميع لدى بهذا الخصوص، وقال أن الهدف هو مساعدة المواطنين في تقديم الشكاوي إذا ما انتهكت حقوقهم، ومساعدة صانع القرار الفلسطيني لبناء علاقة إيجابية مع المواطنين وردم الفجوة بين المواطنين والشرطة. من جانبه، العقيد ردينة بني عودة مدير ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة

باحث فلسطيني يطالب بإدراج موقعين أثريين في سلفيت ضمن لائحة التراث العالمي

سلفيت - طالب باحث فلسطيني من محافظة سلفيت، لجنة مواقع التراث العالمي في "اليونسكو"، بالواقفة على إدراج منطقتين اثريين ضمن لائحة التراث العالمي، وذلك لهماينهما من الرخف الاستراتيجي. وأفاد الباحث خالد معالي، بأن المنطقتين هما: دير سمعان الأثري، وخربة قرقرش أو صفر الشمس والشمع، وهما من أجل مناطق محافظة سلفيت الأثري، داغيا إلى إصدار نشرات تعريفية بذلك للمنطقتين وما تحويان. وأشار معالي، إلى أن خربة دير سمعان الأثري يتوسطها الاستيطان من ثلاث جهات بينما ترك السنوطين طريقاً تزيماً يصل إليها مؤقنا، سيتم إيلاقه كما درجت العادة، بينما خربة قرقرش تزحف إليها منطقتي "ريبل" الصناعية الاستيطانية وتطوقها من جهتي الشرق والشمال. وأضاف بأن منطقتي "اليونسكو"، تظهر أن حضارة الأرواح وحماية الثقافة أمران أساسيان ومترايطان في فترات النزاع، وفي الحالات التي يكون فيها التراث الثقافي معرضاً للخطر. ويرصد معالي، وجود 4 مواقع أثري في محافظة سلفيت، منها ما جرفه الاحتلال، ومنها ما عرّض، ومنها ما يدعي أنه يعود لأبيائهم من بني إسرائيل، مثل مقامات كل حارس التي تقع داخلية صلاح الدين الأيوبي، وكان أهالي البلدة، يقومون بمحرم حارس سنوي في ساحة المقامات، وتوقفت الهرجالات مع انداء ومزاعم السنوطين أنها تعود لأبيائهم وتكرار تفتيشها من قلمهم بحماية الجيش الإسرائيلي. ويضيف: ما يميز خربة قرقرش أنها عبارة عن لوحة قرية تحتل في الصخر بصير وثاني، فخرجت لوحة غاية في الجمال خاصة مع ساعات الصباح الباكر، حيث تغلبها أشعة مباشرة. وعن تاريخ خربة قرقرش يقول معالي: "هي من العصر الروماني المسيحي القديم، وتقريباً تعود للقرن الرابع بعد الميلاد. ودعا إلى أهمية ترسيخ الوعي بأهمية التاريخ والتراث لدى الجمهور الفلسطيني، وأحداث نظرة نوعية في نظرة الناس للتراث من خلال إبراز قبته التاريخية، وسرعة الحفاظ على المواقع الأثري خاصة قرب السنوطين، قبل نهبها من قلمهم، وفضح انتهاكات الاحتلال بحق المواقع الأثري والحضارة والتاريخ الفلسطيني.

الى اصحاب السوبر ماركت هل تريدون الانضمام الى سبيتاني كيوسك

SBITANYKIOSK